التطورات الاقتصادية الألمانية

١٨٧٠ – ١٩١٤ م

م. م . نوال زغير عذاب

كلية الامام الكاظم (ع)

للعلوم الاسلامية الجامعة

التطورات الاقتصادية الألمانية ١٨٧٠ – ١٩١٤ م

م. م . نوال زغير عذاب

الملخص

يتناول البحث التطورات الاقتصادية الداخلية التي مرت بها ألمانيا خلال المدة ١٨٧٠– ١٩١٤، والدور الذي قام به عدد من ساستها الكبار في ذلك ، وتم التركيز على العوامل التي أسهمت في النهضة الصناعية الداخلية والوقوف على ابرز الجوانب التي حدث بها تطور صناعي وتجاري مهم، ومقارنة ذلك بالإحصائيات والأرقام التي أوردتها المصادر الموثوقة ، ناهيك عن الأثر الذي تركته التطورات الاقتصادية على مستقبل ألمانيا السياسي خلال تلك المدة .

Abstract

It addresses to discuss domestic economic developments experienced by Germany during the period 1870 - 1914, and the role played by a number of senior politicians in it, was to focus on the factors that contributed to the internal industrial renaissance and stand on the main aspects that happened by industrial and commercial development is important, and compared it statistics and figures reported by reliable sources, not to mention the impact of the economic developments on the political future of Germany during that period, and experience in external colonialism and their ability to cope with major countries in that side.

" المقدمة "

عدت التطورات الاقتصادية الداخلية التي شهدتها ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر حتى العقد الأول من القرن العشرين مهمة جداً في رسم مستقبل ألمانيا، ولاسيما الدور الذي قام به بسمارك في انجاز الوحدة الالمانية وقيام الإمبراطورية الألمانية في عام ١٨٧١، حيث أعطى زخماً قوياً للتطور الصناعي بحيث أصبحت تلك المدة نقطة

تحول مهمة في تاريخها. فضلاً عن ذلك تم متابعة السياسة الخارجية لألمانيا خلال تلك المدة وأثر ذلك في تطورها الاقتصادي الداخلي، فضلاُ عن متابعة العقبات التي اعترضت ذلك والمنافسة الشديدة من الدول الاستعمارية الأخرى. تم الاعتماد على عدد من المصادر العربية والأجنبية والبحوث الأكاديمية التي غطت ثنايا البحث وثبتت في نهايته.

التعرفة الكمركية الموحدة (١٨١٦ – ١٨٢٢)

كان للاحداث التي شملت اوربا في الربع الاول من القرن التاسع عشر ومنها حروب الثورة الفرنسية والحملات العسكرية لنابليون والحصار القاري وتسويات مؤتمر فينا التي قامت على مبدأ التعويض وتحقيق التوازن في القوى ، آثارها الاقتصادية السيئة على وسط اوربا , ونتيجة لذلك مرت بروسيا في ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة ، اذ لاتوجد فيها صناعة متطورة، فضلا عن التوزيع السيء للاراضي الزراعية والصادرات الزراعية المحدودة ومناجم الفحم التي لا تعمل ، ناهيك عن المصانع (ورش العمل الصغيرة) التي بدأت تقل اهميتها بسبب استخدام النول اليدوي ودواليب الغزل المنزلية، وفي حوض الراين عموماً كانت (في الماضي) هناك تجارة حُرة محدودة ، وتعريفات كمركية جائرة الى حد بعيد[١] ،اذا توجد هناك (٧٦) تعرفة كمركية مختلفة الانواع ، علاوة على ذلك تتكون بروسيا من اربعة اجزاء مختلفة وعلى نحو اوجد لها حدود بمسافة (٨٠) كم[٢] وتجاور (١٨) دويلة مختلفة ، كل ذلك ادى ببروسيا الى ان تمر بضائقة مالية معقدة [٣] .

وقد رافق تلك الاوضاع والظروف المذكورة آنفاً تذمر التجار ورجال الاعمال في بروسيا الراينية بسبب منافسة البضائع البريطانية لهم ، فضلا عن تعدد الضرائب وارتباطها بضريبة الانتاج التي تدفعها المدن على السلع

المستهلكة داخليا في بروسيا عامة ، الامر الذي ادى الى تعقيد وتداخل انظمة الضرائب والسبب في ذلك يعود الى طول الحدود البروسية وكثرة الدول التي تجاورها والتداخل بينها وبين الدول التي تكون على شكل جيوب داخل بروسيا فضلا عن المنافسة الخارجية [٤].

اما تلك الظروف فقد منعت قيام ثورة صناعية في بروسيا التي تمتلك الكثير من الموارد الضخمة من الفحم والحديد وبعض الالات الميكانيكية التي تم استيرادها من بريطانيا ، وقليل من المصانع التي بنيت آنذاك ، اذ أن كل ذلك من مؤهلات قيام صناعة متطورة في بروسيا كما حدث في بريطانيا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر [٥].

ولاجل التخلص من هذا الوضع الاقتصادي الصعب المعقد ، بدأت بروسيا تبحث عن حلول ومعالجات اقتصادية بقيادة كارل جورج فون ماسين (Carl Georg Von Massen)(١٨٨٠ – ١٩٤٠)، الذي وضع سياسة اقتصادية عملية اوجدت لبروسيا مطاليب مباشرة تمثلت بخلق موارد اقتصادية جديدة للدخل القومي ، بفرض ضرائب جديدة والغاء الاجراءات المالية والادارية السابقة وتسريع العمليات التجارية كالاتصال وحرية المرور عبر المنافذ البرية والنهرية والبحرية وفرض قوانين حماية كمركية خارجية وحرية التبادل التجاري الداخلي[٦].

وكخطوة اولى في طريق ايجاد تعرفة كمركية موحدة اصدرت حكومة بروسيا في الحادي عشر من حزيران ١٨١٦ قانوناً الغت بموجبه كل التعرفات الكمركية بين مقاطعاتها المختلفة ، واقتصارها عند حدود كل مقاطعة من المقاطعات البروسية ، وبهدف تبسيط النظام الضريبي وتوحيده في الاراضي البروسية كما اصدرت الحكومة البروسية في السادس والعشرين من أيار ١٨١٨ قانون ثاني اكد على ضرورة توحيد التعرفة الكمركية لكل بروسيا، وذلك بسبب اضعاف تجارة التهريب بدرجة كبيرة ، وقد

اخذ التوجه الجديد في السياسة التجارية البروسية بالمصالح الاقتصادية والتجارية للدويلات الالمانية التي لها اراضٍ متداخلة مع الاراضي البروسية على شكل جيوب (Enclaves)، اذ يوجد ما يقارب الاثنتي عشرة دويلة المانية لها عدد من هذه الجيوب البالغة (٢٧) جيباً في داخل الاراضي البروسية ، اذ خلقت تلك السياسة وضعاً جديداً في هذه الجيوب عندما بدأت التعرفة الكمركية البروسية تحيطها من كل مكان ، ويبدو ان الحكومة بدأت تدرك المزايا الاقتصادية المهمة التي من الممكن ان تجنيها من وراء توحيد التعرفة الكمركية والرسوم التي استخدمتها وسيلة لحماية منتجاتها الوطنية ومصدر للربح [٧]. ويبدو لنا أن تلك القوانين اسهمت الى حد ما في تحسين الاوضاع الاقتصادية والتجارية في بروسيا والدويلات الاخرى ، كونها حدت على نحوٍ كبير المعوقات التي تعترض التجارة ولاسيما مسألة التهريب وغيرها .

ويتضح ان موقع بروسيا يمثل موقعا ستراتيجياً هاماً اذ منحها امكانية التحكم بتجارة واقتصاديات دويلات الاتحاد الالماني ، منها الجيوب او التي تملك حدوداً مع بروسيا ، لاسيما كل الطرق التي تربط شمال المانيا بجنوبها تمر عبر الاراضي البروسية بسبب موقع بروسيا الممتد شرقا وغربا في وسط المانيا ، واخذت الحكومة تفرض رسوما كمركية على التجارة الخارجية التي تسلك الطرق المارة بها ما عدا طريقين طريق هامبورغ الى هانوفر وكاسل في الغرب ثم طريق لينبرغ التجاري مع بولندا وروسيا[٨].

ان مواصلة بروسيا جهودها فيما يتعلق بالغاء التعرفة الكمركية بين مقاطعاتها المختلفة وفرض رسوم كمركية على التجارة المارة بأراضيها يدل على عدم تقيّدها بمقررات مؤتمر فينا وعدم اخذها بنظر الاعتبار الاضرار التي لحقت بدويلات الاتحاد الالماني فإتجهت نحو اقناع "دول الجنوب" بالانضمام لنظام التعرفة الكمركية البروسية دويلة شوزورزبرغ سوندرشين

(Sonershansen Schwarzburg) التي وجدت في نظام التعرفة الكمركية البروسية ضررا كبيرا في وضعها الاقتصادي وقد تكللت جهودها بالنجاح في ٢٥ تشرين الثاني ١٨١٩ عندما انضمت هذه الدويلة الى نظام التعرفة البروسية بعد معاهدة بتقسيم تلك التعرفة بين الدولتين[٩].

وبمرور الوقت زاد عدد الدويلات الجيوب بصورة ولاسيما المنضمة الى نظام التعرفة الكمركية البروسية الموحدة، ففي سنة ١٨٢٢ انضمت ويمار Wamar وكاثا Catha ومكلنبرغ Mecklenburg ، شجويرن Schwerin ، شمبيرغ لبيب Schaaumburg Lippe و رودوليت Rudolstada و بيمبرغ Bamberg ، اذ سارت التعرفة التعرفة الكمركية البروسية في هذه الدويلات وبالمقابل اخذت بروسيا تدفع لكل منها نصيبها من حصيلة الرسوم الكمركية اعتماداً على نسبة السكان، والتزمت بروسيا باحترام حقوق السيادة العليا لهذه الدويلات كقضايا التفتيش ومراقبة تجارة التهريب ومصادرة البضائع[١٠].

الزولفراين في مواجهة اتحاد الجنوب (١٨٢٦ – ١٨٢٩).

قامت بروسيا في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر ابان عهد فردريك كرستيان ادولف Friedrich Christian Adolf (١٧٧٥–١٨٣٠) وزير ماليتها سلسلة اجراءات جديدة تمثلت باصلاح التنظيم الاقتصادي الداخلي ، وايجاد نظام تعرفة كمركية واحدة والسعي للضغط على الدويلات المجاورة (الجيوب) بالدخول في هذا النظام والسيطرة على تجارة التهريب والاقتصاد في النفقات الادارية وتسهيل الاجراءات المالية على نحو اثار اعجاب حكومات الدويلات الالمانية المجاورة التي اخذت تنظم الى نظام التعرفة الكمركية البروسية الواحدة بعد الاخرى خلال السنوات ١٨٢٦ – ١٨٢٨ [١١] ، وان انضمام الدويلات الالمانية للنظام الجديد يمثل سعيها في الخروج من الصعوبات المالية التي اخذت تواجهها فقد مثلت غراندوقية هس درمستاد Hess

Darmstadt ، وهي دويلة من الحجم المتوسط ومجاورة لبروسيا وهي احدى الدويلات التي عانت من الازمات المالية الخانقة اذا تتألف من جزئين غير متصلين مع بعضهما البعض فالمقاطعات البروسية تقسمها الى قسمين بروسيا الراينية والوستغالية في الجانب الغربي والاقاليم البروسية الوسطى في الجانب الشرقي مما حد من نشاطها الاقتصادي والصناعي بسبب الحواجز الكمركية البروسية ونتيجة لذلك وفي تموز ١٨٢٧ دخلت هس درمستاد في مفاوضات مع بروسيا لعقد معاهدة تجارية واستمرت المفاوضات لبعض الوقت وبسرية تامة توجت بتوقيع معاهدة في الرابع عشر من شباط ١٨٢٨ نصت على انضمام هس درمستاد الى النظام الكمركي البروسي في اتحاد كمركي بين الدولتين طبقاً للقانون الصادر في ١٦ ايار ١٨١٨ ، ووفقاً لشروط المساواة في الحقوق المالية ، وتصويت متساو في القرار السياسي ، وتقسيم الدخل من الضرائب على اساس عدد السكان ، وحق الاعتراض كما حددته المعاهدة بمدة ست سنوات[١٢].

ومن اجل الوقوف بوجه الزولفراين البروسي والحد من النجاحات التي حققها متمثلة بانضمام عدد كبير من دويلات (الجيوب) والدويلات الاخرى المجاورة لبروسيا ، فضلا عن الفوائد الاقتصادية التي جناها الاعضاء المنضمين للزولفراين بعد ذلك بدأت دويلات الاتحاد الالماني التفكير باقامة اتحادات كمركية فيما بينها ، ففي الثامن عشر من حزيران ١٨٢٨ قامت معاهدة اتحاد كمركي بين دولتي الجنوب بفاريا و ورتميترغ وانضمت اليها ثلاثة من جيرانهم الصغار[١٣].

الملاحظ أن مخاوف الدويلات الالمانية زادت في نظام التعرفة الكمركية الموحدة التي اخذت بروسيا تنفذه، فخشيت تلك الدويلات من السيطرة البروسية على الاتحاد الالماني ، اذ ألفت دويلات الوسط في ايلول ١٨٢٨ اتحاداً كمركيا جديدا بموجب معاهدة فرانكفورت ضمت كل من ساكسونيا وهس وكاسل وهانوفر وبرونزويك والمدن

الحرة هامبورغ وبريمن وفرانكفورت ودوقيات ثورنغيا المستقلة ومدة هذا الاتحاد ست سنوات [١٤].

اثارت تلك التكتلات الحكومة البروسية في عهد وزير ماليتها وهددت بسد الطرق التجارية بوجهها ، فحاولت استغلال الفرص للتخلص من تلك التكتلات ، اذ وجدت الحكومات الجنوبية بفاريا و ورتنبرغ ان طبيعة اقتصادها متشابه والفوائد الكمركية ضئيلة ومكلفة بنسبة ٤٤% من قيمة الضرائب بالاضافة الى ان احدى مقاطعات بفاريا البلاتينات البفارية كانت معزولة عن سائر اقاليم مملكة بفاريا وذلك لوقوعها على الجانب الاخر من نهر الراين في حين تفصلها هس دارمستاد وبادن عن باقي المقاطعات فرأت بفاريا وورتمبرغ انه من الضروري التفاوض مع بروسيا التي بدورها رحبت بعقد معاهدة تجارية ، فبدأت مفاوضاتها في كانون الثاني ١٨٢٩ وانتهت في ٢٧ ايار ١٨٢٧ اذ اكدت على تخفيض الضرائب الكمركية على نحو تدريجي بين الاتحادين ثم تبع ذلك خطوة اخرى وهي الالغاء النهائي للضرائب الكمركية [١٥]، اما النجاح البروسي الذي تحقق باقامة الزولفرين فقد ذلل كل الصعوبات التي اعترضت طريقها عندما استطاعت مواجهة الصعوبات في الاتحادات الكمركية في الجنوب والوسط .

ان المزايا الاقتصادية الجيدة التي حققها الزولفرين جعلت دول الجيوب والصغرى تتسابق للانضمام اليه مثل ماكس كوبرغ و ماينغ فبدأت مفاوضاتها مع هاتين الدولتين مستغلة جيبها الذي يوجد بينهما ورغبتهما بالانظمام للزولفرين للتسهيل عملية التبادل التجاري فاتفق الاطراف الثلاثة على تأسيس ممر تجاري تقع اعباؤه المالية على الاطراف المعنية اذ يبدأ في روسيا فيخترق ساكس كوبرغ وساكس ماينغن وفي الجيب الروسي عند ورتربرغ في بفاريا وفي طرف اخر عند بامبرغ في ورتمبرغ واصبح هذا الطريق يمر عبر اتحاد الوسط بجيب يربط الاراضي البروسية بالدول الجنوبية [١٦].

ويمكن القول أن الزولفراين كان من أهم الخطوات التي أسهمت بحل العديد من المشكلات الاقتصادية في الدويلات الالمانية ، وكان سبباً مهماً وراء الوحدة الالمانية وساسة بروسيا وعلى رأسهم أوتو فون بسمارك *Otto von Bismarck* (١٨١٥ – ١٨٩٨) .

ألمانيا في الفترة بين (١٨٧٠ – ١٨٧٩)

استمر بسمارك مُسيطراً على الحكم ويوجه شؤون بلاده ويؤثر في مصائر العالم مدة تسعة عشر عاماً بعد تأسيس الامبراطورية الالمانية وطابت نفسه بعد الاعمال الجليلة التي انجزها الى حصر جهوده في وقاية المانيا من التقلبات الداخلية والخارجية فلم يكن له مطمع في تأسيس امبراطورية استعمارية او التوسع في الشرق وكان من بين القواعد الاساسية لسياسته الا يعرض صداقة بريطانيا لبلاده للخطر بتحدي سيطرتها على البحار فقد كان مُدركاً للاخطار التي يطويها الموقف السياسي في القارة الاوربية بين دفتيه [١٧].

ولم يرم ان يخاطر بمغامرات جديدة فقد ابصر ان فرنسا لا تنزع الى المصالحة وروسيا لايمكن الركون الى صداقتها والنمسا مازالت تنظر بريبة الى برلين فاضطر ان يركز مواهبه الدبلوماسية كلها الى هاتين المعضلتين وهما ؛ كيف يكون على ود وصداقة مع روسيا من غير اغضاب بريطانيا ومع النمسا من غير ابتعاد روسيا عنه ، وكان عزل فرنسا والسيطرة على اوربا بجيش الماني قوي ، والمحافظة على نظامه الاوتقراطي المبادئ الهادية لسياسته وقد ساعدته على النجاح عدة صدف عجيبة من طول العمر وقصره فان الامبراطور وليم الاول الذي مات سنة ١٨٨٨ ، كان عمره قد طال الى زهاء التسعين عاماً وحين اعتلى ابنه فردريك العرش كان السرطان يهصر حياته فشلت يداه خلال حكمه الذي دام تسعين يوما فقط عن ان يؤثر في مجرى

الامور ويموت هذا العاهل الحر النزعة هذه الميته المفجعة ، ازيحت اعظم عقبة في سبيل بسمارك لتنفيذ سياسته [١٨].

وبينما كانت الصناعة تتقدم على هذا المنوال وتبدل من اخلاق الامة الالمانية ، وانواع حرف ابنائها ، وجهت عناية كبيرة لتنمية البحرية الالمانية فشرعت المراكب الالمانية في اعداد سريعة الزياده ، تشق عباب المحيط الاطلسي ، وترسو في القارة الافريقية وتتاجر مع الشرق الاوسط ، واستيقضت الروح الهنسية القديمة من رقادها[١٩]، ففي العشرين سنة التي تخللت سني ١٨٧٠– ١٨٩٠ ، تضاعفت حمولة سفن الامبراطورية الالمانية سبعة اضعاف ورفعت الصوت عاليا مطالباً بمستعمرات وبوضع حماية ضد القمح الامريكي والمصنوعات الانجليزية وبنهج سياسة نشطة في كل صقع من اصقاع العالم وبلغ ضغط الرأي العام في هذه النواحي من الشدة بحيث لم يكن في مقدور أي سياسي أن يصمد في سياستهِ هذهِ طويلاً ، فأقرَّ بسمارك سنة ١٨٧٩ مبدأ حماية الصناعة الالمانية كأساس لسياسته الجمركية ، وبعد ثلاث سنين يوجه ألمانيا في طريق الاستعمار مُتذرّعاً بأن للضرورة أحكام .

وحدث في العام ١٨٨٣ تأسيس (شركة الكهرباء الألمانية) التي يرمز لها AEG وهي الاتحاد الكهربائي الضخم وهو من أضخم الصناعات العلمية الالمانية، وقد استفادت ألمانيا من خيرات هذهِ الصناعة الحديثة في بلادها .

وشهدت المانيا تغيير في حياتها الاقتصادية شبه – ماعدا في شدة سرعته – بذلك التغيير الذي شهدته بريطانيا أثناء الثورة الصناعية ، فقد امتازت عقود السنين التي شهدت الحرب البروسية – الفرنسية بتقدم هائل في الصناعة والتجارة الالمانيتين , بعدما كانت تلك البلاد تعيش في فاقة اقتصادية وأصبحت الهجرة من الريف إلى المدن في تزايد مستمر حتى أصبحت كفّة الألمان الحضريين تساوي كفة الالمان الريفيين [٢٠].

واتت لالمانيا الزعامة في اهم فرعين من فروع الصناعة الجديدة وهما الصناعات الكيمياوية والصناعات الكهربائية كثمرتين طبيعيتين لتفوق الشعب الالماني في شؤون التعليم فزادت الكميات المستخرجة من الفحم الحجري أضعافاً مضاعفة اذ ارتفعت من ثلاثين مليون طن في سنة ١٨٧١ الى مائة وتسعين مليون طن في سنة ١٩١٣ .

وكان للتقدم العلمي الذي حدث في بريطانيا الأثر الكبير في الانتفاع اقتصادياً بالحديد الخام المستخرج من مناجم لكسمبرج واللورين ، فتحولت منطقة الفحم في وستفاليا الى اقليم يضاهي في نشاطه وتركيز الصناعة فيه اغنى مقاطعات بريطانيا الصناعية [٢١].

كان عمال المناجم والمصانع الالمانية يتعرضون لمصاعب شتى ، ويتوجسون من مخاوف ، تماثل تلك التي عاناها عمال المصانع الانجليزية قبل سن قوانين المصانع[٢٢].

ولكن بسمارك كان سياسياً اعظم من ان تغفو عيناه عن رؤية أهمية المسائل الاجتماعية ، لذلك كان عليهِ أن يرضي العمال وأن لا يترك الأمور تجري وفق الأهواء الشخصية غير المكبوحة وبذلك قامت الدولة على وضع أسس وقوانين جديدة للعمل تبعاً للظروف المتغيرة الناجمة عن الثورة الصناعية , فوضعت قوانين تحمي الشيوخ في العَوَز , وقوانين تؤمن للعمال حقوقهم ضد أخطار المرض والحوادث [٢٣].

التغلغل الاقتصادي الخارجي

قامت ثورة ١٨٤٨ في المانيا بانجازات مهمة قومية وديمقراطية، من قبيل الغاء التجزئة السياسية وتحقيق الوحدة القومية للشعب الالماني والقضاء على الانظمة الاقطاعية في الريف واسقاط انظمة الحكم القائمة في دول الاتحاد الالماني والغاء الامتيازات الطبقية التي كان النبلاء يتمتعون بها ، لكن الثورة لم تنجح في تحقيق

المهمات التي قامت من اجلها ، وبالتالي انحسر المد الثوري وانتصرت الرجعية الاقطاعية[٢٤].

ومع ذلك استمر التطور الاقتصادي في المانيا ولكنه بقي يجري في ظل الانظمة الرجعية والمستبدة وبقايا الانظمة الاقطاعية التي ظلت سائدة في كثير من اوجه الحياة ، الا ان قيام الوحدة الالمانية وقيام الامبراطورية الالمانية في عام ١٨٧١ اعطى زخماً قوياً للتطور الاقتصادي في المانيا حتى اصبح التطور الاقتصادي في المانيا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر نقطة تحول في تطور الحياة السياسية والاجتماعية في المانيا[٢٥].

اخذت المانيا بالتطور السريع، ولاسيما في بداية سبعينات القرن التاسع عشر ، بحيث انها انتقلت بسرعة قياسية من المرتبة الرابعة في العالم من حيث مستوى التطور الصناعي الى المرتبة الثانية بعد بريطانيا بل واخذت تنافس هذه الاخيرة على المرتبة الاولى[٢٦]. وكان وراء ذلك التطور العاصف في الصناعة الالمانية في العقدين الذين اعقبا قيام الامبراطورية الالمانية اسباب كثيرة ومهمة[٢٧]:

١- العلاقات التجارية التي تربط المانيا منذ القدم ببريطانيا والثروات الطبيعة الكبيرة وعلى الاخص توفر خامات بعض المعادن .

٢- توفر الفحم بكميات كبيرة .

٣- وجود الانهار الصالة للملاحة كالراين والاودر والالب التي استخدمت منذ القدم في القارة وتربط وسط اوربا بالبحر.

٤- تطور العلوم في المانيا وخبرتها المتراكمة في التنظيم .

٥- اقتطاع الالزاس واللورين الغنيين بالحديد من فرنسا .

٦- الغرامة الحربية الكبيرة التي فرضتها المانيا على فرنسا بموجب معاهدة صلح فرانكفورت ١٨٧١.

وعلى أية حال ان معدل السكان في الارياف انخفضت خلال ٢٤ سنة منذ تحقيق الوحدة الالمانية وقيام الامبراطورية (١٨٧١ – ١٨٩٥) من ٦٤ % في ١٨٧١ الى ٨،٤٩% في ١٨٩٥ في حين ازدادت نسبة سكان المدن في المدة ذاتها من ٣٦ % الى ٢،٥٠% على التوالي[٢٨]. كما ان الفحم المستخرج من المانيا والذي قدر بحوالي ١٢،٣ مليون طن في ١٨٦٠ اخذ بازدياد حتى بلغ المعدل السنوي للانتاج ٥٢ مليون طن في السنوات الخمس (١٨٧٦ – ١٨٨٠) و ٧٢ مليون طن (بل ٩٥ مليون طن اذا ادخلنا ضمنها انتاج فحم الليجينت) في (١٨٩١ – ١٨٩٥) [٢٩].

وهكذا زادت حصة المانيا في الانتاج العالمي للحديد الزهر والفحم واستمر التطور الصناعي في المانيا على التصاعد في بداية القرن العشرين وكذلك ازداد انتاج الخامات المختلفة وعلى الاخص الفحم والحديد والفولاذ فقد ازداد المعدل السنوي لاستخراج الفحم من (١٦٢) مليون طن في (١٩٠١ – ١٩٠٥) الى (٢٣٤) مليون طن في ١٩١١ اي بمقدار (٧٢) مليون طن , اما في انتاج الفولاذ فقد استطاعت المانيا ان تتجاوز بريطانيا في ١٩٠٠ فاحتلت المركز الثاني بعد الولايات المتحدة حيث بلغت كمية الانتاج فيها في السنة المذكورة (٦،٦) مليون طن وظل الفرق بين الدولتين في هذا المجال يتسع لصالح المانيا حتى بلغت كمية الانتاج الالماني في ١٩١٠ اكثر من كمية الانتاج البريطاني بأكثر من مرتين (٥،١٣) مليون طن مقابل (٦،٥) مليون طن[٣٠].

ومع تطور الصناعة في المانيا بدأت عملية تمركز الانتاج وكانت تجري هناك بسرعة اكبر مما جرت في اي بلد اوربي آخر حيث بدأت الاتحادات الاحتكارية بالظهور ولم تلبث ان شملت جميع فروع الصناعة الالمانية بما في ذلك فروع الصناعات التي ظهرت حديثاً ولم تكن موجودة من قبل مثل صناعة المعدات والادوات الكهربائية والصناعة الكيمياوية التي كانت المانيا تحتل فيها المركز الاول ليس في

اوربا فقط بل في العالم كله وقد ارتبطت هذه المنظمات الاحتكارية بالبنوك الالمانية الكبيرة وتحولت الى اقوى واقع للتوسع الامبريالي الالماني[٣١].

في الوقت ذاته كانت تجري عملية تمركز رأ س المال تسير بوتائر اسرع مما هو عليه في اي بلد اوربي آخر بحيث تضاعف رأس المال للبنوك الألمانية خلال الثلاثين سنة الاخرى من القرن التاسع عشر عدة مرات فغدت البنوك الالمانية قادرة لا على تمويل الصناعة الالمانية باجمعها فقط بل وانما بسبب ذلك اصبحت تسيطر عليها وتوجهها باتجاه التعجيل بعملية تركيزها وانشاء المنظمات الاقتصادية الكبيرة [٣٢].

وهكذا أصبحت تلك المنظمات الاحتكارية تؤدي دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية للبلد وكانت على رأسها دائرة تضيق باستمرار في المؤسسات والمصرفيين ومدراء الكونسيرتات الكبيرة ورجال الاعمال الذين يؤلفون الاداليكاركية المالية واصبح هؤلاء هم المسيطرون الحقيقيون على البلد حيث كانوا دون ان يتقلدوا مناسب حكومية او سياسية رسمية يبدون تأثيراً حاسما في سياسة المانيا الداخلية والخارجية [٣٣].

لقد اقترن تطور الصناعة الالمانية بضيق في السوق الداخلية مع وجود بقايا اقطاع لايستهان بها ، الامر الذي جعل الرأسمال الالماني يولي اهتماماً متزايدا للاسواق الخارجية ، وهكذا ساعدت الظروف الاقتصادية الى تفاقم التناقض بين الانتاج المتنامي باستمرار وضيق ومحدودية السوق الداخلية[٣٤]، الامر الذي شدد في مساعي الاوساط الحاكمة في المانيا لحل المشكلات التي تجمعت عن ذلك بالعدوان والتوسع الخارجي ، كذلك كان التطور السريع للعسكرية الالمانية يسير بالاتجاه نفسه فوجود ماكنة عسكرية متقدمة وصناعة عالية التطور كان دافعاً قوياً جديداً للتوسع الاستعماري[٣٥].

وهكذا سعت ألمانيا للحصول على مستعمرات ، ولكن ظهورها على المسرح الاستعماري كان متأخراً ، وبهذا كان لابد لها ان تنتزع مناطق المستعمرات والنفوذ في

الدول الرأسمالية وان تخوض صراعاً عنيفاً من اجل اعادة اقتسام الاسواق والمستعمرات واستطاعت ان تحقق في هذا المجال بعض النجاح ولاسيما في ثمانينيات القرن التاسع عشر فاستولت على مناطق لايستهان بها في افريقيا واسيا وفي المحيط الهادي[٣٦].

وهكذا كان بناء السكك الحديد ميداناً اصطدمت فيه بشدة وعنف مصالح الدول الاستعمارية المختلفة ، وهذا ايضاً حقق للالمان نجاحات لايستهان بها وخرجوا من صراعهم مع استعماريو الدول الاخرى في هذا الميدان بحصيلة مهمة فقد كانت عائدية السكك الحديد في الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى على النحو التالي : (٢٠٧٧) كم اي ٣٩،٦% تعود الى فرنسا و (٢٥٦٥) كم اي ٤٩% الى المانيا و(٦١٠) كم اي ١١،٤% الى بريطانيا[٣٧].

كان الامبراطور الالماني وليم الثاني بزيارة الى الى الدولة العثمانية للمرة الثانية في ١٨٩٨ وقد تمخضت زيارته هذه عن نتائج مهمة بالنسبة للتغلغل الالماني في اقطار الدولة العثمانية ولعل اهم هذه النتائج هي حصول الالمان على موافقة السلطات على منحهم امتياز بناء سكة حديد بغداد ومن هنا بدأ الصراع بين الدول الاستعمارية من اجل السيطرة السياسية على اقطار المشرق العربي واقطار المنطقة الاخرى من اجل الاستحواذ على مكان الصدارة في هذه المنطقة الغنية[٣٨].

لقد حقق امتياز سكة حديد بغداد لالمانيا الكثير من الفوائد الاقتصادية والمالية تمثلت بما يدرة استثمار البنوك الالمانية لرؤوس اموالها في انشاء السكة وفي تجهيز بناء الخط بما يحتاجه من ادوات ومعدات كالقضبان والقاطرات والعربات وغيرها وبعد توقيع الامتياز في شكله النهائي عام ١٩٠٣ كان يعطي لالمانيا الحق في ان تنشئ ميناءاً نهرياً في بغداد وتسير سفناً في نهري دجلة والفرات وكذلك الحق في التنقيب عن النفط وقد بدأ التنقيب في منطقة الموصل عام ١٩٠٤ لكن الافضليات التي تمتلكها سكة حديد بغداد بالنسبة لالمانيا لاتقتصر على الجانب الاقتصادي بل تتعداه الى

الجانب السياسي فقد كانت تمثل في نظر الالمان وسيلة فعالة لتحجيم النفوذ البريطاني من جهة ونشر النفوذ الالماني من جهة اخرى في العراق والجزيرة العربية ومصر والخليج العربي والهند[٣٩].

وهذا ساعد على انتشار منتجات الصناعة الألمانية في المشرق العربي وإيران والهند وهذا ما كان يقلق بريطانيا ان تنافسها المانيا في منطقة الخليج العربي والذي يشكل تهديداً للمصالح البريطانية في الهند . ويبدو ان اصرار المانيا على ايصال السكة الى الكويت كانوا مدفوعين بالاضافة الى رغبتهم في الحد من النوايا الانفصالية لشيخ الكويت والتي كانت بريطانيا تستغلها لتعزيز نفوذها في الكويت [٤٠].

على اثر ذلك بادرت الحكومة البريطانية على اعلان الحماية على الكويت لكي تقطع الطريق لوصول السكة الى هناك ، من جهة ومن جهة اخرى لجأت الى الضغط سياسياً واقتصاديا على السلطات في محاولة لابعادهم عن المانيا وفي المقابل نجدها ترفض طلب الحكومة العثمانية الموافقة على زيادة الضرائب الكمركية في الدولة العثمانية ، بل وتشجع كلا من روسيا وفرنسا على الرفض ايضاً ويمكن ان يفهم موقف الحكومة البريطانية اثناء الاضطرابات التي حدثت في مقدونيا ١٩٠٢ – ١٩٠٣ لكن المانيا لم تقف مكتوفة اليدين بل بادرت الى استدعاء وزير الخارجية الالماني للسفير العثماني في برلين عشية اعلان الحماية البريطانية على الكويت وطلبت منه ان ينقل نصيحتين للسلطان ؛ الاولى ان يبذل كل الجهود لمصالحة القبائل التابعة لابن رشيد مع القبائل التابعة لشيخ الكويت ، والثانية يضع في الكويت قوات عسكرية كافية لتاكيد حقوق السلطات العليا على نحو فعال في هذه المنطقة ثم اكد الوزير للسفير استعداد المانيا لمساعدة العثمانيين ولفت نظر الحكومة البريطانية الى ضرورة اتخاذ مصالح الدولة العثمانية بعين الاعتبار[٤١]، ولم يقف الامر عند قضية الكويت بل بجميع القضايا التي برزت على مسرح الاحداث في تلك المدة ، مثل طلب

الحكومة العثمانية زيادة ضرائبها الكمركية والحرب بين الدولة العثمانية واليونان والاضطرابات في مقدونيا ، وقضية الكويت ، وهذا كله لم يؤدي الى ابعاد الدولة العثمانية عن المانيا بل بالعكس ، جرى توقيع اتفاقية بناء سكة حديد بغداد امتيازا رسمياً عام ١٩٠٣[٤٢].

الخاتمة

١. ان الظروف الاقتصادية التي مرت بها القارة الاوربية في الثلث الاول من القرن التاسع عشر نتيجة حروب نابليون وتسويات مؤتمر فينا ادت الى ان تفكر المقاطعات البروسية الاربعة بتكوين وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً وكان تجاور (١٨) دولة على فرض تعرفة كمركية واحده في صالح الاقتصاد البروسي.
٢. وكان العامل الاقتصادي ايضاً دفع الحكومات في دول الاتحاد الالماني للانضمام الى الزولفراين بسبب التعرفة الكمركية الموحده التي بدأت بروسيا تفرضها على عملية التبادل التجاري مع جيرانها الالمان والتي عادت بالنفع على بروسيا وبالضرر على اولئك ، لذا اضطر معظمهم بالدخول في منطقة الزولفراين الذي توسعت رقعته لتشمل ما يقرب من (٢٥) دويلة وكراندوقية وجيب .
٣. عندما تولى بسمارك السلطة ١٨٧٠ ، ١٨٩٠ تضاعفت حمولة سفن الامبراطورية الالمانية سبعة امثال ورفعت الاصوات عاليا مطالبة بالمستعمرات وبوضع حماية ضد القمح الامريكي والمصنوعات البريطانية وونهج سياسة نشطة في كل اصقاع العالم فاقر سنة ١٨٧٩ مبدأ حماية الصناعة الالمانية كأساس لسياسته الجمركية وبعد ثلاث سنين وجه المانيا في طريق الاستعمار .

٤. بعد التغلغل الالماني في المشرق العربي ، والتطور الصناعي في المانيا في العقدين اللذين اعقبا قيام الامبراطورية الالمانية ، لعلاقاتها القديمة ببريطانيا وتوفر بعض خامات المعادن والفحم بكميات كبيرة ووجود الانهار الصالحة للملاحة كالراين والاودر والالب ، وتطور العلوم في المانيا وخبرتها في المتراكمة في التنظيم واقتطاع الازاس والورين الغنيين بالحديد من فرنسا والغرامة الحربية الكبيرة التي فرضتها على فرنسا بموجب معاهدة صلح فرانكفورت ١٨٧١ .

٥. لقد اقترن تطور الصناعة الالمانية بضيق في السوق الداخلية سببه وجود بقايا اقطاعية لايستهان بها ، الامر الذي جعل الرأسمال الالماني يولي اهتماماً متزايداً للاسواق الخارجية .

٦. عدت المانيا الدولة العثمانية حقلا للتجارب ملكاً لها فهي مخزن الماني للغلال في المستقبل ومصدر الصوف والنفط ، ومنطقة للاستيطان ومصدر لخامات جيدة للمنتجات الكولنيالية الالمانية وحافز جديد للملاحة وسكة حديد عظيمة ، وكانت تجارة الدولة العثمانية الخارجية أحد الحقول المهمة التي خاضت ألمانيا من اجل السيطرة عليه صراعاً عنيفاً ضد الدول الاوربية .

الهوامش

١ – عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، تاريخ اوربا الحديث من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية
الثانية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٣٣.

٢. شامل عناد حسن، العلاقات الألمانية – الفرنسية مابين الحربين العالميتين ١٩١٩– ١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص ٩.

٣ – المصدر نفسه ، ص ٣٤.

٤ – جرانت غبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر و العشرين ١٧٨٩ ، ١٩٥٠ ج٢، ترجمة بهاء فهمي ، القاهرة، ١٩٥٦ ، ص ٢٥١.

٥. جرانت غبرلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢

٦– عباس حسين الجابري ، نعيم كريم عجيمي ، موقف الدويلات الالمانية من الزولفراين ١٨١٦ – ١٨٣٦ ، جامعة ذي قار ، العراق ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨.

٧ – المصدر نفسه ، ص ٣٩.

8 - J.R. Marshall Dill – Germany modern history ،New York ،1961 ،P. 91 .

9 - Mowat ،R.w. Europe and the modern word 1492 – 1928 (London 1931), P. 634 .

10 - Ibid ،P. 635

١١ – جرانت غبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، المصدر سابق ، ص ٢٥٢.

١٢ – عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر سابق ، ص ٣٥ .

١٣ – المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

14 - Price – Arnold H ،the evolution of the Zoliveren , New York, 1949 ، P.201.

15 - I bid ،P. 202.

16 - I bid ،P. 203.

١٧ – هـ ، أ ، ل . فشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩ – ١٩٥٠) ، تقريب احمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، دار المعارف ، ط٩ ، القاهرة ، ص٣٨٤.

١٨ – المصدر نفسه ، ص ٣٨٥.

١٩ – نسبة الى العصر الهنسية وهي اتحاد تألف في القرن الثالث عشر من المدن الالمانية الشمالية ، لتبادل حماية التجارة وترقية شؤونها وكانت الحصيلة تضم نحو من تسعين مدينة اهمها : ليبك وهمبرج وبريمن وقد اثرت العصبة تاثيرا عظيما في شؤون اوربا مدى قرنين من الزمان .

20 - Allgemeine Elektrizitats Gesellschaft ،pag ،386.

21 - G. A. Fyffei, History of Modern Europe ,London, 1924,P. 67.
٢٢ – هـ . أ . ل ، فشر ، تاريخ اوربا الحديث ، ص ٣٨٦.
٢٣ – المصدر نفسه ، ص ٣٨٧.
٢٤ – هاشم صالح التكريتي ، دراسات في المسألتين الشرقية والمغربية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٦٦.
٢٥ – المصدر نفسه ، ص ٦٧ .
٢٦ – مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٧ ، السنة الثالثة عشر ، ١٩٨٦، ص ٤٨.
٣٢– بييرد توفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ – ١٩١٤ ، تعريب د. جلال يحيى ، دار المعارف بمصر، ص٤٨٩ .
٣٣– المصدر نفسه ، ص ٤٩٠ .
٣٥– مهدي صالح هادي الجبوري ، المانيا ١٧٨٩ – ١٨٧١ ، دراسة في دور بروسيا في توحيد المانيا ، اطروحة
دكتوراه غير منشورة مقدمه الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤، ص٢٦١ .
٣٦ – المصدر نفسه ، ص ٢٦٢.
٣١ – محمد قاسم وحسين حسني ، تاريخ القرن التاسع عشر ، القاهرة ، مطبعة لجنة التاليف ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٧.
٣٢ – روجز باد كلسن ، موسوعه الحرب الحديثة ، ترجمة سمير عبد الرحمن الجلبي، ج١ ، بغداد ، دار المأمون ،
١٩٩٠ ، ص١٠٤.
٣٣ – محمد كمال الدسوقي ، تاريخ اوربا الحديث ١٨٠٠ – ١٩١٨ ، القاهرة مطبعة النهضة الجديدة ، ص١٥٢.
٣٤ – المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .
٣٥ – صباح كريم رباح الفتلاوي ، اثر شخصية القائد الالماني بسمارك في تحقيق الوحدة الالمانية لعام ١٨٧١ ،
مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٥ ، لسنة ٢٠٠٦ ، ص ١٢٠.
٣٦ – المصدر نفسه ، ص ١٢١.

٣٧ – علي حيدر سليمان ، تاريخ الحضارة الاوربية الحديث ، ط١ ، دار واسط ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٩ .

٣٨ – المصدر نفسه ، ص ١١٠.

39 - Encyclopedia Britanica ،Vol. 3 ،Chicago ،P. 714 .

٤٠ – هاشم التكريتي ، دراسات في المسألتين الشرقية والمغربية ، المصدر سابق ، ص ٩٣.

٤١ – المصدر نفسه ، ص ٩٤.

٤٢ – جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الاسد والدكتور

احسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٩٦ ، ص ٢٠.